أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية

د. أحمد زكريا صيام –جامعة البلقاء التطبيقية– الأردن–

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحث بتصميم استبانة محكمة تم توزيعها على عينة الدراسة.

وبتحليل إجابات الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي، تم التوصل إلى عدد من النتائج تدور في فلك أهمية التحكم المؤسسي المصرفي وضرورة الإمتثال لمتطلبات الرقابة المصرفية، إضافة إلى القناعة التامة بأهمية التغلب على معوقات وتحديات العمل المصرفي.

الكلمات الدالة : التحكم المؤسسي المصرفي ، الرقابة المصرفية ، البنوك التجارية، المخاطر المصرفية.

Abstract

This study aims to determine the impact of institutional control banking on banking supervision in the Jordanian commercial banks. To achieve the objectives of this study, the researcher designed a questionnaire was distributed to the Court of the study sample.

An analysis of the answers to questionnaires recovered and approved for the purposes of statistical analysis, reached a number of conclusions orbiting the importance of banking and institutional control and the need to comply with the requirements of banking supervision, in addition to the firm conviction of the importance of overcoming obstacles and challenges of the banking business.

Key words: institutional control banking, banking supervision, commercial banks, banking risks.

مقدمة:

ما تعرضت اليه البنوك التجارية من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة على الصناعة المصرفية، أظهر بشكل أو بآخر أهمية بل وحتمية التطبيق الفاعل للتحكم المؤسسي المصرفي، وضرورة تفعيل الرقابة المصرفية، في وقت تسارعت فيه وتيرة إنتشار العولمة وحرية إنسياب حركة رؤوس الأموال، وتفاقمت تحديات أسواق المال والأعمال. وقد أفاق العالم على إيقاع أزمة عالمية طوحت بالبنوك بين مد وجزر، الأمر الذي فرض على البنوك التجارية إعادة النظر بما عليها أن تقوم به للمحافظة على دورها باعتبارها المحرك الرئيس للاقتصاد.

وهكذا لم تعد البنوك بمفردها قادرة على الاستمرار والنمو وحتى البقاء، إن لم تستجب للتطورات وتتكيف معها وتتعايش مع متطلباتها، لا سيما وأنه لا يمكن للبنوك أن تكون بمعزل عن تلك التطورات وانعكاساتها، فكانت الضرورة بترشيد العمل المصرفي ضمن منظومة رقابية تأخذ على عاتقها الشفافية

والمساءلة حفاظا على ديمومة الاستقرار النقدي واستمرارية النمو الاقتصادي، ضمن محددات التحكم المؤسسي المصرفي وضوابط الرقابة المصرفية على البنوك التجارية.

وعليه فالبيئة المصرفية القادرة على خلق التنافس بشفافية، وعلى أساس من تكافؤ الفرص لكافة المؤسسات المصرفية، هي البيئة التي تعتمد التحكم المؤسسي المصرفي أسلوبا والرقابة المصرفية منهجا، على أساس من الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات، وتوفير التمويل الكافي للنشاط الاقتصادي حجما وكلفة وعائدا على حد سواء، ذلك أن الأزمة الراهنة مدرسة قائمة بذاتها، كونها أكبر إعصار مالي يضرب العالم منذ الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي (بسيسو،2010، ص:151).

دراسة الرقابة المصرفية وتفعيل التحكم المؤسسي تكون أكثر أهمية في خضم الأحداث التي نشهد وحجم الودائع لدى البنوك ونوع الخدمات المالية المقدمة لتسهيل أنظمة الدفع ، وبالتالي اعتبار البنوك المصدر الرئيس للتمويل والاقتراض وعمليات الائتمان ورفع مستوى العائد على الموجودات وبالتالي تعزيز القيمة السوقية وزيادة فرص الحصول على التمويل ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

هذا الواقع يفرض أسس ومبادئ محددة لتفعيل التحكم المؤسسي في البنوك كتحديد إستراتيجية عمل واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار تحديد الحقوق والواجبات والصلاحيات والمسؤوليات وعلى أساس من إدراك الحقيقة العلاقة القائمة بين مجلس الإدارة والمدراء والجهات الرقابية الداخلية والخارجية على حد سواء دون تضارب أو تعارض في المصالح والمهام ، وبما يتيح أيضا المجال واسعاً لتحديد القواعد والمبادئ والأنظمة التي تسهل العمل وتتيح للأطراف ذوي العلاقة والمتعاملين شفافية وعدالة الحصول على المعلومات والبيانات لتقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة في حينه.

من أجل ذلك إرتأى الباحث دراسة أثر التحكم المؤسسي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية، للوقوف على واقع الحال ومدى التطبيق الفاعل وبالتالي الانعكاسات الايجابية وأهم معوقات التطبيق الدقيق الذي يضمن ويضبط إيقاع العمل المصرفي على أساس من الالتزام بالسياسات والضوابط، لما لذلك من دور بالغ الأهمية في تحقيق الجودة والمساءلة والتميز المصرفي كجهود تؤتي أكلها، ولو بعد حين،،، كون التحكم المؤسسي المصرفي الفعال والرقابة المصرفية الكفؤة من ركائز منظومة الصناعة المصرفية الحديثة.

وتأتي أهمية الدراسة من أنها تبحث في مجتمع البنوك التجارية الى جانب البنك المركزي، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات المعدودة التي تناولت التحكم المؤسسي الى جانب الرقابة المصرفية في دراسة واحدة تعالج ما اصاب الصناعة المصرفية على إثر الازمات المالية وتقلبات البيئة المصرفية. وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية، وذلك من خلال تحقيق الاهداف التالية:

– التعرف على أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية.

– التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الاردنية بمتطلبات الرقابة المصرفية.
– معرفة الايجابيات التي تحققها البنوك التجارية الاردنية إن هي إمتثلت لمتطلبات الرقابة المصرفية.
– الوقوف على أهم معوقات وصعوبات التطبيق الفاعل لمبادئ التحكم المؤسسي المصرفي.

مشكلة الدراسة:

ما يسعى الباحث الى تحقيقه من هذه الدراسة، هو التعرف على أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية.

فرضيات الدراسة:

بناء على الاطار النظري والدراسات السابقة ، يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسه من المدراء الماليين في كل من البنك المركزي الاردني والبنوك التجارية الاردنية، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينه الدراسه بالطريقه العشوائيه البسيطه، لتبلغ 120 مديرا ماليا، تم توزيع استبانة لكل منهم.

اداه الدراسه : تم تطوير استبيان لتكون الاداه الرئيسيه لجمع البيانات من عينة الدراسه و تكونت الاستبانه من (20) فقره موزعه بشكل يغطي محاور الدراسه و اثبات الفرضية.

الاطار النظري للدراسة:

معظم الاقتصاديات التي أصيبت بالأزمة النقدية تُظهر القصور في التنبؤ بحدوث الأزمات، نظراً لضعف دور الرقابة المصرفية وعدم إلزامية القوانين والتشريعات الناظمة للصناعة المصرفية، وبالتالي عدم التنبه للمخاطر المصرفية جراء التوسع في منح الائتمان فزادت مخاطر البنوك وانحصرت في أنواع محددة من القروض فانعكس الأمر سلباً على السيولة وسبّب أزمة حقيقية ، وقد يكون مرد ذلك:

– اعتماد نظام الفائدة المرتفع في العمليات المصرفية ضمن منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة، فكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع زاد معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات، فيزداد العبء على المقترضين، فتضعف قدرتهم على السداد.

– أن نظام الفائدة يعمل على تركيز الأموال في يد فئة قليلة تسيطر على الثروة، ولذلك فتحقيق التنمية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج يلزمه سعر فائدة يساوي صفر.

– قيام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية والتي تعتمد في تعاملها على معاملات وهمية ورقية تعتمد على الاحتمالات،وعليه ليس هناك مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي بذلك أقرب ما تكون للمقامرة والمراهنة على ائتمانات بنكية بشكل قروض.

– التوسع غير المبرر في استخدام بطاقات الائتمان دون رصيد وهو ما يعرف (بالسحب على المكشوف) وعندما يعجز صاحب البطاقة عن السداد زيد له في سعر الفائدة ويتم الرهن على عقاره مما زاد من الأزمة.

– بروز أزمة الرهن العقاري، وما خلفته من ركود في القطاع العقاري، تطلب ضخ سيولة إضافية كحل مؤقت إذا ما تراجعت الأسعار مستقبلاً

– غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن النتائج لا سيما الخسائر المتراكمة مما زاد تشوهات القطاع المصرفي.

من اجل ذلك تأثرت الصناعة المصرفية بتداعيات الأزمة المالية العالمية انعكاساتها السلبية على حركة الائتمان والاستثمار وحتى الثقة، نتيجة لتراجع الطلب والاختلالات الهيكلية، بات التوازن الداخلي والخارجي غير مستقر، وظهرت تحديات جديدة تتعلق بالسوق المصرفي وعدم جاهزية البنوك لتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن بازل II وIII ، رغم محاولات تعزيز الثقة وتقليل المخاطر فكانت الحاجة ملحة للشفافية والكفاءة. فقد أشارت لجنة بازل الى ان الرقابة المصرفية تُعد جزءاً من نظام متكامل يساعد على تحقيق الاستقرار المالي، وأن هذا النظام يتكون من العناصر التالية (العزاوي، 2010، ص:171):

1. سياسات اقتصاد كلي مستقرة وسليمة.
2. بنية أساسية متطورة.
3. الانضباط الفعال للسوق.
4. صلاحية للسلطة الرقابية في اتخاذ الاجراءات التصحيحية.
5. آليات لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي.

وهكذا كانت الرقابة المصرفية نتاج طبيعي للمستجدات والمغيرات، وبرز التحكم المؤسسي المصرفي كبعد استراتيجي للحد من المخاطر وتعزيز العمل المصرفي، وإدراكاً من البنك المركزي الاردني لأهمية التعامل مع المخاطر المصرفية تم تطوير إستراتيجية المخاطر وذلك بتحديد المخاطر حسب احتمالية حدوثها وبعد دراسة وتقييم أثر الضوابط الرقابية يتم إحتساب القيمة المتبقية من المخاطر وترتيب المخاطر حسب الأولويات.

وبذلك ارتفع مستوى الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي الأردني بما ينسجم مع المعايير الدولية، نتيجة لفرضه حدود قصوى للتركزات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة ووضع حد أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات وإضافة مخاطر السوق إلى معادلة حساب معدل كفاية رأس المال، وتم تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي إلى جانب تفعيل معايير المحاسبة والإفصاح المالي.

وهنا يكمن أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية لتهيئة البيئة المناسبة للنشاط المصرفي ومراقبة منح الائتمان وكيفية التعامل مع الودائع والاقتراض وبما يضمن حماية مصالح الأطراف المتعاملة.

ماهية التحكم المؤسسي:

يعني التحكم المؤسسي بشكل أو بأخر تلك العلاقة الوطيدة والصلة الوثيقة بالمنظومة الرقابية ، وذلك أن غياب التحكم المؤسسي يعني الوقوع في أخطاء ومخالفات ما كانت لتكون بتفعيل التحكم المؤسسي . ولا أدل على ذلك من Enron و parmalat ، فالتحكم المؤسسي بمفهومة المطلق علاقات وعمليات تعكس العوامل الداخلية التي تفعل التعامل بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين والجهات ذات الصلة ، وهو بذلك يسهل الوصول إلى الأهداف وفق منهج علمي وإستراتيجية محكمة ، ليكون بذلك البنك مسؤولاً أمام الآخرين . وبما يوفر حسن الأشراف والإدارة والمراقبة المستدامة على المخاطر وبالتالي كفاية الضوابط الرقابية لتجنب المخاطر والوقوع في الأزمات النقدية .

تعريف التحكم المؤسسي: لقد تنوعت تعريفات التحكم المؤسسي ودورة في إدارة المخاطر والحد منها بما يعزز كفاءة الأداء وفعاليته ، ذلك أن ما شهدته الصناعة المصرفية من تغيرات وتحولات جذرية فرضت على مجالس الإدارة وجهات التدقيق الداخلي دور بالغ الأهمية يستوعب المهام ويعيد ترتيبها بزيادة الوعي بمنطقة المخاطر المحيطة بإمكانية الحد من الأزمات وتحقيق الأهداف بتبني استراتيجيات واليات رقابية فاعلية.

كما أن للتدقيق الداخلي أيضاً ، له دوره الفاعل في إضافة قيمة للمشروع بوضع تقييم ذاتي للمخاطر بحيث يتم تقييم مستوى كل خطر لمعالجته بنوع محدد من الرقابة ، وكذلك مدققين الحسابات معنيون هم أيضاً بمعرفة المخاطر وتحديد العوامل المؤثرة فيها، وإن كان ذلك سيتأثر بالخبرة العملية والمؤهل العلمي لذلك جاء التركيز على الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي لتوفير إمكانية تحديد المخاطر ومحاولة تقليلها .

والتعريفات جميعاً بينها قاسم مشترك لماهية التحكم المؤسسي ، في القدرة على إدراك المخاطر ومسبباتها والعوامل المؤثرة فيها، فهناك ثلاثة أنواع أساسية من المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية، وهي: (العزاوي، 2010، ص: 141):

1. مخاطر الائتمان credit risk.
2. مخاطر السوق systematic risk or market risk.
3. المخاطر التشغيلية operational risk.

فالتحكم المؤسسي عمليات وإجراءات تستخدم للإشراف على المخاطر وإدارتها وبما يضمن كفاية الضوابط الرقابية للحد من المخاطر والسيد قدماً في تحقيق الأهداف ، وذلك أن إدارة المخاطر جزء

لا يتجزأ من التحكم المؤسسي باعتبارها منظومة محددة المعالم توجه وتراقب الأعمال من قبل الجهات المعنية للالتزام وتحقيق الكفاءة والإفصاح والشفافية .

وعليه فالتحكم المؤسسي جملة إعادة هيكلية وتنظيم للعلاقات القائمة بين البنوك والمساهمين والأطراف ذات الصلة على أساس من المساءلة والمسؤولية والنزاهة والشفافية وبما يوجه العمال في نسق طبيعي يلبي الاحتياجات ويعزز الاستمرارية بكل موضوعية وشفافية بعيداً عن الشخصية والنفوذ غير الموضوعي .

عموماً يبدو جلياً أنه ومهما اختلفت التعاريف ، يبقى التحكم المؤسسي وإجراءات ومبادئ تهيكل على أساسها شفافية ونزاهة العلاقة بين المساهمين و الدائنين ومجالس الإدارة والإدارة التنفيذية ومن هم على صلة بالبنك ، بما يلزم الأطراف المعنية ضمن منظومة الرقابية وسياسة افصاحية ورقابة داخلية تحفظ لكل ذي حق حقه ، وهو بذلك – أي التحكم المؤسسي أكثر شمولية مما يعتقده البعض وهكذا فالتحكم المؤسسي استجابة إستراتيجية تدرك الخطر وتفرض نظام رقابي داخلي يتمتع بالكفاءة والشفافية والموضوعية وبما يحسن الأداء ويقلل المخاطر من خلال منظومة رقابية تعمل على إدارة المخاطر .

وانطلاقاً مما جاء به (IIA) فإن إدارة المخاطر احتمال تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما يؤثر على المشروع الخاضع للتدقيق ، أما (COSO) فقط حددت للرقابة الداخلية معالم وضوابط الاكتشاف المخالفات والتجاوزات حيثما كانت لتعزيز الثقة في البيانات المالية ، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنبيه (OECD) فقد أشارت في عام 1996 إلى التحكم المؤسسي وعرفته بأنه نظام يوجه ويضبط أعمال الشركة بوصف الحقوق والواجبات وتحديد الأهداف والاستراتيجيات وأسس المتابعة لمراقبة الأداء ، بضبط إيقاع العلاقة بين الإدارة ومجلسها و المساهمين وذوي العلاقة من الأطراف المختلفة وبما يعزز روح العمل المؤسسي و ينهض بالمسؤوليات على أساس من العدالة والشفافية .

عناصر نظام التحكم المؤسسي الفعال:

وفيما بعد ومن خلال التشاور المستمر مع المنظمات الدولية ذات العلاقة قام البنك الدولي بتطوير نموذج محدد يهدف إلى تقييم كفاءة ومستوى التحكم المؤسسي في الدول النامية، وهنا نشير إلى النموذج العام الذي قدمته (OECD) لتقييم وتحسين عناصر نظام التحكم المؤسسي وبما يكفل تحقيق مصالح كل من المساهمين والمتعاملين والأطراف ذات الصلة وفق العناصر التالية الذكر لنظام التحكم المؤسسي:

حقوق المساهمين والأطراف ذوي العلاقة والصلة :

بحيث يؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ التحكم المؤسسي حماية مصالح المساهمين ومراعاة حقوقهم في التملك بشكل سليم شفاف وتسهيل عملية نقل الملكية بشكل سلس ، إضافة لحقهم في

الحصول على المعلومة بشكل منتظم مستمر ، ناهيك عن مراعاة حقهم في التصويت والانتخاب والمشاركة في الأرباح والاطلاع على السجلات والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف باعتبارهم مساهمين لهم الحق في رسم الخطط والاستراتيجيات إضافة لحقهم بالاطلاع على هيكل التمويل والمزيج التمويلي المناسب بما يتلاءم وحصتهم في رأس المال .

وهذا ما يعكس أنظمة التحكم المؤسسي بالمعاملة المتساوية للمساهمين ومراعاة كونهم مساهمين بغض النظر عن صغارهم أو كبارهم فيتم التعامل معهم بعدالة وسواسيه دون تميز مما يفرض على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح التام عن ممتلكتهم وحصصهم في رأس المال ، وهذا يفرض بشكل أو بآخر على أنظمة التحكم المؤسسي مراعاة الحقوق القانونية للمساهمين والمتعاملين ذوي الصلة وبالتالي إيجاد آليات محددة يسمح لهم بالمشاركة الفاعلة والحصول على المعلومات المناسبة بهدف تعظيم دخولهم وعوائد استثماراتهم بعيداً عن افتعال الأزمات ، ذلك أن فاعلية التحكم المؤسسي تعزز الحد من الأزمات النقدية .

الإفصاح والشفافية :

إن تفعيل التحكم المؤسسي يعتمد إلى حد بعيد على المساءلة والعدالة في توزيع الأدوار وتقييم أداء الإدارة والكشف والإفصاح عن الجوانب والمسائل القانونية والمالية والأخذ بالبعد المجتمعي وفق ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية.

ولذلك فعلى أنظمة التحكم المؤسسي الوقوف على عملية الإفصاح بشفافية مطلقة حول قضايا نتائج الأعمال وما يتعلق بالأوضاع المالية والنتائج المالية والتشغيلية ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرواتب والهيكلية الإدارية وتوزيع المناصب والإفصاح بوضوح عن الأهداف والغايات وسبل تحقيقها وذلك بنشر البيانات والقوائم المالية وكيفية إعدادها وتدقيقها حسب المعايير المتعارف عليها والعمل على أن يكون التدقيق مستقلا موضوعيا من جهة محايدة ونشر البيانات بوقت مناسب يسمح للمتعاملين استخدامها وقت الحاجة بأقل تكلفة وأكبر عائد .

حدود مسؤوليات مجلس الإدارة :

لعل مجلس الإدارة هو القادر على تحديد التوجيهات الإستراتيجية المستقبلية ، وبالتالي وليكون التحكم المؤسسي أداة فاعلة تحد من الأزمات لابد من توصيف حدود مسؤوليات مجلس الإدارة وصلا حياته بالحرص على مصلحة المساهمين والأطراف المتعاملة ذات الصلة وبما ينعكس على سمعة البنك بشكل جيد وبالتالي المعاملة العادلة للمساهمين حينما يتعلق القرار بحقوق صغار المساهمين أحياناً ، والتركيز على الالتزام التام بالتعليمات والقوانين عند اتخاذ القرارات ولكن بشكل موضوعي بعيداً عن المحاباة والشخصية ، ذلك أن التركيز على مصلحة المساهمين وتجنب القيام بأعمال تضر مصالحهم يحقق هدف المسؤولية الاجتماعية والذي يحسن الصورة في المجتمع فينعكس الأمر إيجابا .

كما أن تحقيق مثل هذا الهدف المنشود سيعود بالفائدة على المساهمين ويعزز الانتماء لديهم بشكل أو بآخر ولو بعد حين ، لاسيما إذا ما عزز مجلس الإدارة بدوره عملية الإفصاح والشفافية وأتاح لجمهور المساهمين الاطلاع على :

- المعلومات المالية ممثلة بالتقرير السنوي والحسابات الختامية باعتبارهما المصدر الرئيس للتدفقات النقدية ، ناهيك عما نجد في القوائم المحاسبية نصف السنوية والتقارير المفصلة الرسمية الصادرة بشكل دوري .
- المعلومات غير المالية والكمية ممثلة بالإحصاءات الاقتصادية وحجم الطلب والعمالة.
- المعلومات غير الكمية ممثلة بتقرير مدقق الحسابات وكلمة رئيس مجلس الإدارة المتاحة غالبا في افتتاحية التقرير السنوي.

دور وأهمية التحكم المؤسسي:

والتحكم المؤسسي ضرورة لا مفر منها للعمل بكفاءة وشفافية ، كونه سيؤدي في النهاية إلى الحد من الأزمات وتجنب الوقوع في المخالفات وبالتالي تفعيل العلاقة القائمة مع المساهمين والأطراف المعنية على أساس من العدالة وبما ينعكس إيجابا على الكفاءة التشغيلية وزيادة الدخل وتعظيم الثروة مما يؤدي إلى زيادة إمكانية الحصول على التمويل وأشكال الاقتراض بكلفة أقل وعائد أكبر وبما يعزز فرص النمو المنشود .

من هنا كانت الدعوة إلى تفعيل التحكم المؤسسي لتعزيز الشفافية ووضوح الأدوار لا سيما ما يتعلق بمجلس الإدارة وهذا يتطلب منظومة رقابية محكمة تضع الأمور في نصابها على أساس من المسؤولية الاجتماعية والعدالة والشفافية وتفعيل الدور الرقابي الداخلي والخارجي على حد سواء والالتزام بالحقوق والواجبات وممارسة الأنشطة وفق أخلاقيات المهنة التي تعمل على تجنب الوقوع في المخاطر غير المقبولة أو الزائدة عن الحد المعقول .

يتضح مما سبق المسؤولية المطلقة تجاه المساهمين والأطراف ذوي الصلة والمجتمع ككل . على أن لا يحدث تضارب بين الوظيفة من جهة وأهداف أرباب رأس المال من جهة أخرى وعدم اتخاذ قرارات تخدم مصالح المدراء بشكل شخصي بعيداً عن الموضوعية لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمكافآت والمزايا المبالغ بها .

إن فاعلية الرقابة المصرفية وتهيئة التحكم المؤسسي لتجنب المخاطر غير المألوفة وللحد من الأزمات يتطلب تهيئة المناخ المحفز للنشاط على أساس من الاستقلالية التامة للجهات الرقابية الكفؤة وتحديد الأهداف والمسؤوليات وكفاية الموارد وبما يسمح بتصنيف درجة الملائمة وكفاية رأس المال على أساس من الإفصاح والرقابة والالتزام والشفافية والانتقال بالرقابة من المفهوم العلاجي

إلى الوقائي وبالتالي ترسيخ مفهوم الرقابة الوقائية التي تتنبأ بالخطر قبل وقوعه لدق ناقوس الخطر، حيث تستند الرقابة الفعالة للمخاطر الى ثلاث ركائز أساسية هي (علي، 2011، ص: 223):

1. التشريعات المصرفية.
2. السلطة الرقابية.
3. البيئة القانونية والمحاسبية.

وحيال ذلك الواقع بات لزاماً على البنوك الاستجابة الفورية والعمل على وضع السياسات والخطط ذات البعد الاستراتيجي لتحديد المهام والمسؤوليات وحسن إدارة المخاطر والإبقاء على المستويات المثلى للسيولة والربحية وضبط الائتمان لتحقيق التوفيق بين حجم السيولة المطلوبة وكمية الأرباح المستهدفة وذلك من خلال المراجعة المستمرة للسياسة الائتمانية والاستثمارية وحسن إدارة الموجودات المطلوبات وإدارة النقدية، وذلك لا يكون إلا بتوفير منظومة رقابية تعمل على سلامة ومتانة العمليات بكل شفافية ودقة بتفعيل الرقابة الداخلية وضبط عناصر الجودة لتقيم الأداء من الداخل وبما يعزز فاعلية ومصداقية البيانات والتقارير المالية وشفافية العمليات على حد سواء، ذلك أن خطة الرقابة تمثل حلقة الوصل ما بين تقييم المخاطر ومجالات التفتيش التي تتم في البنك المعني(علي، 2011، ص: 232).

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي نظر الدورة في كشف الاختلالات وتحسين كفاءة العمليات وحسن استخدام الموارد المتاحة بما يعزز فعالية إدارة المخاطر وكفاية رأس المال للوقوف على السقوف القصوى للائتمان نسبة إلى رأس المال وما يمكن منحه بالنظر إلى حجم التسهيلات المسموح منها للعملاء.

مقومات التحكم المؤسسي الفاعل:

نشير إلى كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك والذي أصدره البنك المركزي حول التحكم المؤسسي، مشيراً إلى أن التحكم المؤسسي يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك، كما يرتبط التحكم المؤسسي الفعال بعوامل داخلية تشمل مدى فاعلية التعامل بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين والجهات ذات العلاقة، معتبراً أن التحكم المؤسسي الجيد ليس الهدف النهائي للبنك بقدر ما يسهل على البنك قدرة التعريف بأهدافه للوصول إليها.

وهنا تجدر الاشارة انه لا يمكن للرقابة المصرفية أن تكون فاعلة وتعمل بكل كفاءة واقتدار ما لم يتوافر لدى البنوك إرادة التحكم المؤسسي القادرة على إيجاد منظومة رقابية فاعلة تساعد على استخدام الموارد وبلوغ الأهداف لتجنب الوقوع في الاختلالات والأزمات النقدية، وذلك بوضع الأهداف والخطط والسياسات القادرة على تحقيق أكبر عائد بأقل كلفة وبالتالي انسيابية الأعمال والخدمات وفق برامج وإجراءات محددة تأخذ البنوك على عاتقها الالتزام بالسلوكيات والممارسات البنكية الآمنة وبما يضمن

حماية الحقوق والمصالح، نشير إلى ذلك ونؤكد ضرورة توافر مقومات التحكم المؤسسي الفاعل ، والتي منها:

- توافر الإرادة الحقيقية لتفعيل نظام التحكم المؤسسي.
- تحديد المعايير الضابطة للأداء وضمانة الالتزام بها.
- توافر الآليات المناسبة للتنسيق بين من لهم علاقة بالتحكم المؤسسي.
- تفعيل دور الرقابة الداخلية وتحصين القائمين عليها.
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرارات.
- الفهم الواضح للأدوار والتأهيل الكافي للمعنيين.

هذا ويتطلب التحكم المؤسسي توافر بيئة صحية تعتمد لتفعيل دوره، العدالة في التعامل مع مصالح الأطراف جميعاً والشفافية في الإفصاح عن المعلومات التنظيمية والمالية والمساءلة الموضوعية بالتزام الإدارة التنفيذية لتحقيق ما يعرف بالمسؤولية بتحديد الواجبات والصلاحيات بوضوح ومستويات اتخاذ القرار، الأمر الذي سيعزز متانة الجهاز المصرفي وزيادة ثقة المستثمرين بما ينعكس إيجاباً على عوائد المساهمين بزيادة توزيعات الأرباح، وهذا ما يفسر عمل البنوك بشكل جاد على إدارة المخاطر وبما ينسجم مع أهداف البنك المركزي.

ماهية الرقابة وأنواعها:

باتت الرقابة ضرورة ملحة في ظل المستجدات والتغيرات الدولية التي نشهد، وأي يكن الأمر فالرقابة عموماً تتنوع بين الرادعة والتي تردع وتمنع حدوث الشيء غير المرغوب فيه، وهناك الرقابة على الأداء ويأتي دورها لكشف الأخطاء وتصحيحها بشكل مستمر وبشكل سريع مباشر، ناهيك عن الرقابة العلاجية والتي تحدد الانحراف الذي حدث بين ما تم فعلا وما كان يجب أن يتم وفق ما هو مخطط له.

ولتكون الرقابة عموماً فاعلة لابد من تمتعها بالكثير من المرونة في العمل والاستمرار بها بفاعلية وضمن مخطط زمني يتم إتباعه بشكل يومي أو شهري أو نصف سنوي وربما بشكل سنوي والتقدير الدقيق للأمور عند تقييمها بها تحسين رقابة الخسائر وتفعيل الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال بهدف تقليل التكاليف الطارئة والمحتملة، ولاشك في أن إحداث مثل تلك المنظومة الرقابة من شأنه وضع ضوابط صارمة لاكتشاف المخالفات وتحديد الانحرافات للوقوف على التجاوزات، على أن يتمتع الجهاز الرقابي بالكفاءة والشفافية ويتبع الإجراءات الرقابية ككل متكامل وعلى أساس من كفاية الضوابط الرقابية في ظل التحكم المؤسسي.

أما من يقوم بالرقابة على البنوك فهي السلطة الرقابية والتي تمارس عملها بشكل أساسي بالرقابة على السياسة العامة للبنك خدمة لمصالح المودعين وحماية للجهاز المصرفي وتعزيز متانته والثقة به، وكذلك الرقابة الداخلية في البنوك والتي تسير ضمن أنظمة رقابية محكمة تعزز الرقابة الداخلية

وما يعرف بدائرة التدقيق الداخلي، ناهيك عن المدقق الخارجي والذي يسعى جاهداً لأن يكون محايداً موضوعياً عند قيامه بعمليات التدقيق والمراجعة كجهة شفافة نزيهة لا تحابي أو تجامل على الإطلاق، وإلا فقد مصداقيته مباشرة.

ماهية الرقابة المصرفية وأشكالها:

إن الهدف الرئيس للرقابة المصرفية يبقى يدور في فلك الحفاظ على استمرارية متانة وسلامة الجهاز المصرفي وبما يضمن الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين على حد سواء وبما يحقق دور الجهاز المصرفي في التنمية الشاملة والإبقاء على الاستقرار النقدي وثبات قيمة الدينار وفاعلية مكونات ومؤسسات الجهاز المصرفي ، وعليه فإن للرقابة المصرفية دور في الصناعة المصرفية وهي على شكلين هما:

2-1-1- الرقابة الميدانية:

والتي تعتمد الزيارات الميدانية للبنوك بهدف التحقق من سلامتها ومتانة مركزها المالي ومدى التزامها بقانون البنوك وتعليمات البنك المركزي، للوقوف بشكل خاص على مدى التزام البنوك بالجوانب النوعية كالإدارة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة رأس المال كماً ونوعاً ونوعية الأصول والإدارة والربحية والسيولة مؤشرات رئيسة تستخدم لتقييم أداء البنوك بالنواحي النوعية بهدف ضمان متانة واستمرارية الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة به من المودعين والمتعاملين وبما يضمن مصالح المساهمين والمتعاملين على حد سواء.

2-1-2- الرقابة المكتبية:

وتعتمد بشكل أساسي على أسلوب استمرارية تحليل القوائم المالية والتقارير الدورية التي ترد إلى البنك المركزي من البنوك، بالإطلاع على سلامة البيانات ودقتها ومدى التزامها مع المعايير الدولية، ولغايات ذلك نجد في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي العديد من الأقسام التي تعزز ذلك التوجه، ومنها:

- قسم الدراسات والتشريعات.
- قسم تحليل ودراسة البيانات.
- قسم متابعة العمليات المالية.
- قسم التركزات الائتمانية والأخطار المصرفية.
- قسم الإحصاءات المصرفية.

إن استمرارية البيانات الدورية والرقابة من خلال الزيارات الميدانية من شأنه تعزيز العلاقة مع إدراك البنوك وتحقيق التواصل المستمر بطلب التقارير ومراجعتها وتحليلها للتثبت من صحة البيانات وسلامة العمليات وبما يقلل من الوقوع في الأخطاء وارتكاب المخالفات، لاسيما إذا توافر الحد الأدنى

لمتطلبات ومكونات رأس المال وتحت إدارة القروض والمحافظ الاستثمارية بشكل مؤسسي علمي يعتمد تقليل التكاليف وتعظيم العوائد وبالتالي كفاية المخصصات والموارد المالية ومتابعة مخاطر السوق بوضع أنظمة شاملة لإدارة المخاطر بتفعيل التدقيق الداخلي والخارجي على أساس من المهنية والموضوعية، لاسيما فيما يتعلق بمتطلبات الترخيص وتحديد نشاطات البنوك وفصل الوظائف وما يطرأ على رأس المال والملكية من تغيرات تستحق الدراسة والتدقيق في ضوء قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي.

فالرقابة عموماً مجموعة من القواعد والإجراءات تهدف إلى تصحيح الأوضاع، ولكن ما يميز الرقابة المصرفية أنها أساليب تتخذها السلطات النقدية للحفاظ على سلامة المؤسسات المصرفية ومتانة الجهاز المصرفي ليكون قادراً على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مراقبة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات المالية بأسلوب الرقابة الوقائية التي تقلل من تعرض البنوك للخطر أثناء تقديمها للخدمات المصرفية فيوجه البنك المركزي تلك البنوك بضرورة الالتزام بمعايير الكفاية والكفاءة ومقررات بازل لتحقيق التوازنات المالية الرئيسة وفق النسب المتعارف عليها.

وبذلك تتبيّن أهمية رقابة الأداء باعتبارها أداة السلطات الرقابية التي تقيم أداء البنوك وإداراتها، بتحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها مع المعنيين لتصحيح ما كان من تجاوزات وهنا لا نقلل من دور الرقابة التصحيحية وإن كانت علاجية متأخرة بعض الشيء لكنها لازمة لتقويم الاختلالات بينما ما أنجز فعلا وما يجب أن ينجز وبالتالي معرفة أسباب هذا الاختلال لتجنب الوقوع في تلك الاختلالات مستقبلا.

أهداف الرقابة المصرفية:

قد يكون من نافلة القول التذكير بأهداف الرقابة المصرفية، لكن تقتضي المنهجية العلمية أن نذكر ببعض تلك الأهداف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحقيق متانة الجهاز المصرفي والمحافظة على الحقوق وتفعيل التحكم المؤسسي والتقليل من المخاطر إلى حدودها المقبولة وإزالة ما يمكن من معيقات المنافسة وبالتالي الوقوف على سلامة العمليات المصرفية وما ينبثق عن ذلك من حماية وضمان للودائع وتوجيه الأموال نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر والكلفة الأقل وبالتالي الحفاظ على السمعة المصرفية وسلامة الصناعة المصرفية بأساليب الرقابة البنكية التي يباشرها البنك المركزي الكمية والنوعية وتنفيذ مقررات لجنة بازل ومتطلبات تفعيل التحكم المؤسسي لتفعيل الرقابة المصرفية وتنشيط التحكم المؤسسي للحد من الأزمات النقدية والوقوع في المخاطر على اختلاف أنواعها.

وقد وردت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق معايير أساسية لابد من وجودها حتى يقال أن تلك الرقابة رقابة فاعلة، ومعايير إضافية تزيد من فاعلية الرقابة كما جاءت في لجنة بازل بهدف تقييم النظام الرقابي والوقوف على نقاط الضعف لمعالجتها والسير قُدماً في تنفيذ الرقابة والتقيد بأولوياتها بهدف تعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات المصرفية للحد من مسببات الأزمة النقدية وتداعياتها بتوفير بيانات استرشادية لتفعيل منظومة الرقابة المصرفية وتحفيز التحكم المؤسسي.

لذلك أصدر البنك المركزي الأردني كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك تناول فيه ماهية التحكم المؤسسي ومعايير أعضاء مجلس الإدارة واختيار الإدارة ودورها الرقابي ثم التخطيط ورسم السياسات فالتدقيق والضبط الداخلي محاولة من البنك المركزي تعزيز المراقبة على البنوك وتقييم فاعلية أنظمة الرقابة المصرفية، علماً أن هذه المبادئ والتوجيهات تعزز متانة الجهاز المصرفي وتفعل الرقابة وتقلل المخاطر والاختلالات، ولكنها ليست بالضرورة مانعة للمخاطر ولكنها محاولة للاسترشاد والحد من مسببات التعثر والأزمات النقدية.

متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية:

يتطلب تفعيل الرقابة المصرفية سياسية مصرفية حازمة تأخذ على عاتقها التعامل الموضوعي مع البنوك ومجالس إداراتها بكل شفافية ونزاهة وعلى أساس من وضوح السياسات والتعليمات والقوانين الضابطة للرقابة المصرفية، ومن بين ذلك التأكد من التزام البنوك بمتطلبات الترخيص وما يطرأ على الملكية من تغيير، وبالتالي إلزام البنوك الاحتفاظ بسجلات وبيانات موثقة سليمة ودقيقة تعكس الوضع المالي للبنك ربحية وسيولة ونشاطاً، ومن ثم منح مراقبين البنوك صلاحيات كافية تمكنهم من كشف الأخطاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وقت الحاجة، وبالتالي ممارسة البنوك لعملياتها وفق تعليمات البنك المركزي بآلية واضحة، وبناء على ذلك يمكن أن تتضمن خطة الرقابة مايلي (علي، 2011، ص: 233-234):

1. اعداد برنامج للتفتيش من مستوى السلطة الرقابية (البنك المركزي)، يشمل أهداف خطة الرقابة ووصف الانشطة والمخاطر التي سيتم تقييمها.
2. مذكرة نطاق التفتيش.
3. الرسالة الى البنك المعني.
4. نتائج التفتيش.

هذا وقد منحت التشريعات المصرفية في الأردن البنك المركزي سلطة الرقابة على البنوك باعتباره الجهة الوحيدة المخولة بمنح الترخيص أو سحبه وطلب البيانات اللازمة والتفتيش الميداني متى لزم الأمر، هذا ويكاد ينحصر التشريع المصرفي في الأردن في قانون البنك المركزي وقانون البنوك وما ينبثق ذلك من:

- ترخيص البنوك.
- الإدارة والتنظيم.
- التفتيش والتدقيق.
- الاندماج والتصفية.
- متطلبات تقديم الخدمات والأعمال المصرفية وشروطها.

وتجدر الإشارة إلى أن سلامة إدارة البنوك من ضرورات العمل المصرفي، فهي قادرة على رسم السياسات والخطط وتحديد الأهداف وهي القادرة على الالتزام والإلزام بالقوانين والتشريعات وحماية حقوق المساهمين والمودعين على حد سواء وتحفيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر والوقوع في الأزمات، وهنا يكمن دور الرقابة والتحكم المؤسسي في إيجاد نظام مصرفي متين مبني على أسس سليمة وعلاقات ترابطية بين إدارة البنك والمساهمين والأطراف ذات العلاقة لضمان حُسن الأداء وتوفير منظومة رقابية تتأكد من التزام البنك بالسياسات والسقوف المحددة.

3- ماهية المخاطر وإدارتها:

إذا كانت المخاطر فيما تعنيه تقلب العوائد وتذبذب القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية، فإن إدارة المخاطر تعني القبول المدروس للمخاطر في حدود معينة بهدف تحقيق العوائد، وبما في ذلك من اتخاذ قرارات صائبة توازن بين المخاطر من جهة والعوائد من جهة أخرى، وفق أسس ومعايير وأدوات مالية تحقق الأهداف المرجوة والعوائد المرجحة، لذلك نقول أنه إذا كانت أهداف البنك المركزي ضمان قابلية تحويل الدينار والحفاظ على الاستقرار النقدي لتشجيع النمو الاقتصادي، فإن ذلك لا يتحقق إلا بإدارة حصيفة للسياسة النقدية وتفعيل الرقابة على الجهاز المصرفي بتنشيط التحكم المؤسسي.

وبذلك بات الهدف من الرقابة المصرفية تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وحسن إدارة المخاطر ومراقبتها للتأكد من سلامة ومتانة مكونات الجهاز المصرفي مالياً وبما لا يترك مجالاً للإضرار بمصالح المتعاملين ولتبقى المخاطر في حدودها الدنيا المقبولة والتي لا تهدر الموارد المتاحة ولا تقلل العوائد المتحققة، ذلك أن إدارة المخاطر جزء من دورة المخاطر المسموح بها، كونها – أي إدارة المخاطر – تعكس احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر معين له انعكاساته اللاحقة، ولذلك فكلما تحسنت إدارة المخاطر وكان لها استقلالها كلما تحسن الأداء وعظمت العوائد بأقل التكاليف.

3-1- تعريف المخاطر وتصنيفاتها:

هناك اعتقاد أن إدارة المخاطر بما تعنيه من قبول مدروس للمخاطر بهدف تحقيق اكبر العوائد بأقل التكاليف، إنما يعكس مفهوم التحكم المؤسسي، واعتبارها – أي إدارة المخاطر – جزء من التحكم المؤسسي، إذا سلمنا بأنها منظومة رقابية تعتمد النزاهة والشفافية في توجيه الأنشطة ومراقبتها لتحقيق الوفاء والالتزام بكل شفافية ووضوح ومنع المخالفات واكتشاف التجاوزات حيثما كانت.

ولما كان الأمر كذلك لابد من تعريف المخاطر وتصنيف أنواعها لمعرفة موقع تلك المخاطر في البنوك ومعرفة حجمها وانعكاس ذلك على حركة تذبذب العوائد ورأس المال بهدف إدارة المخاطر بشكل مؤسسي لتحقيق العوائد المستهدفة بأقل التكاليف ومن خلال التحوط واقتطاع المخصصات وصولاً إلى مراقبة مستمرة للمخاطر وفق التحكم المؤسسي من تقييم منتظم ودوري لكم ونوع المخاطر من حيث رأس المال والموجودات والاستثمارات وكذلك الممارسات الإدارية، ولذلك نجد من المخاطر أنواع عدة.

نتائج التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

- تم ادخال بيانات اجابات المشتركين بالدراسه الى الكمبيوتر حيث اجريت لها تحليل بواسطة برنامج SPSS وظهرت النتائج التاليه :

1- صفات العينه –

جدول (1)

تم توزيع عينة الدراسه في ضؤ متغيرات الجنس ، الخبره ، المؤهل العلمي على النحو التالي:

	المتغير	العدد	النسبه المئويه
الجنس	ذكر	100	%83.3
	انثى	20	%16.7
العمر	اقل من 35 سنة	35-50	51 فاكثر
الخبره	اقل من 5 سنوات	25	%20.83
	6-10 سنوات	65	%54.16
	11 فاكثر	30	%25.01
المؤهل العلمي	بكالريوس	30	%25.01
	ماجستير	65	%54.16
	دكتوراه	25	%20.83

تظهر الجدول اعلاه بان الغالبية العظمى من المدراء هم من ذكور حيث بلغ عددهم 100 او بنسبة 83.3% اما باقي العينة فهي من النساء حيث بلغ عددهن 20 او بنسبة 16.7%.

اما بنسبة للعمر فان الغالبية العظمى من المشتركين في الدراسة فهم في الفئة العمرية من 35 الى 50 سنة حيث بلغ عددهم 60 او بنسبة 50% ويليهم الفئة العمرية 35 الى 50 سنة حيث بلغ عددهم 30 او بنسبة 25% يساويهم المدراء في الفئة العمرية 50 فاكثر حيث بلغ عددهم 30 او 50%

بنسبة للمؤهل العلمي يظهر الجدول بان حملة الماجستير يشكلون 65 او 54.16% ويليهم حملة البكلوريس 30 مديراً ومديرة او بنسبة 25.01% ثم حملة الدكتوراه والبالغ عددهم 25 او بنسبة 20.83% مدير ومديرة.

بنسبة الى الخبره يظهر الجدول بان اقل من 5 سنوات يبلغ عددهم 25 او بنسبة 20.83% ثم يليهم ذوي خبره 6-10 سنوات حيث بلغ عددهم 65 او بنسبة 54.16% اما المدراء ذوي خبرة 11 فاكثر حيث بلغ عددهم 30 او بنسبة 25.01%.

2 تم استخدام معادله فيشر Fisheer لايجاد الحده (الوسط المرجح) واستخدمت لترتيب مستوى دور بنك المركزي الاردني في تفعيل وتشديد الرقابه المصرفية للحد من الازمات التالية وفق الاقانون الاتي:

الوسط المرجح = ت1x 5+ت2x4+ت 3 x3 +ت4x 2+ت5x 1

ت ك

جدول

قيم الوسط المرجح لفقرات دور

الفقرة: دور البنك المركزي في تفعيل المراقبة المصرفية للحد من الازمة المالية	بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً	الوسط المرجح
يملك البنك المركزي اليات مراقبه فعاله على المصارف الاردنيه	_	1	15	40	64	4.79
يعتمد البنك المركزي الاردني على تقنيات واساليب حديثه للمراقبه	4	16	43	27	30	4.43
يراقب البنك المركزي اساليب المراقبه الداخليه لدى البنوك	3	28	47	22	20	4.41
يشدد البنك المركزي على تطبيق الحركه من قبل ادارة البنوك	17	33	37	23	10	
يتدخل البنك المركزي حالما تدعو الحاجه لحماية النظام المصرفي الاردني	_	3	59	38	20	3.75
يصدر البنط المركزي تعليمات مشدده للبنوك لتفعيل دور المراقبه	21	19	67	13	_	3.71

المخاطر/ ائتمان/سيولة/فائدة

		بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً	الوسط المرجح
1-	تواجه المصارف الاردنيه مخاطر الائتمان باستمرار	_	2	3.6	2.9	53	4.56
2-	يعمل البنك المركزي على تشديد المراقبه لمواجهة مخاطر الائتمان	14	17	54	33	12	2.82
3-	هنالك مخاطر السيوله الزائده بدزن استثمار لدى البنوك	6	11	29	49	25	3.91
4-	يتدخل البنك المركزي من خلال تفعيل المراقبه	12	22	37	35	14	2.95
5-	يعمل البنك المركزي على تشديد المراقبه للحد من ازمه مالبه	10	16	50	17	27	3.10
6-	يتحكم البنك المركزي باسعار الفائده	_	3	69	31	17	4.81

7-	يراقب البنك المركزي نسبة الفائده لدى البنوك	1	5	63	32	19	4.80
8-	البنك المركزي يراقب باستمرار خطر التضخم الاقتصادي	4	7	59	29	21	4.61
9-	البنوك التجاريه الاردنيه تخضع لرقابة البنك المركزي باستمرار	5	11	57	28	19	3.05

التحديات/ العولمة/مؤثرات داخلية وخارجية

		بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً	الوسط المرجح
1-	تعمل البنوك على مواجهة تحديات العولمه	19	21	55	12	13	3.17
2-	يضع البنك المركزي سياسه ماليه تتماشى مع العولمه	40	11	49	9	11	3.21
3-	تواجه البنوك المركزيه تحديات كبيره من خارج المملكه (احداث دول الجوار)	–	_	38	12	20	4.90
4-	يفرض البنك المركزي رقابه مشدده لمواجهة المؤثرات الخارجيه	39	21	37	13	10	2.93
5-	الاستقرار السياسي في الاردن يساعد البنوك في تفعيل مراقبتها للحد من الازمات الماليه	–	1	29	68	22	4.91

اهمية الفقرات حسب الوسط المرجح

يبين الجدول اعلاه عن وجود علاقة ايجابية بين الرقابة المصرفية والحد من الازمات المالية واهتمام المشتركين بالومور المهمة ذات العلاقة كما هي مبينة في الفقرات اعلاه حيث حصلت على اعلا وسط مرجح يتراوح مابين 4.91 و 4.41 بينما لم يهتم المشتركون في عينة الدراسة بامور اخرى ليست ذات اهمية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بالنظر إلى آداء البنوك التجارية الاردنية في التعامل مع المتغيرات والمستجدات والتهيئة لمواجهة الأزمات، تبين لنا تعافي الجهاز المصرفي إلى حد بعيد من تداعيات الأزمة المالية وتحقق الاستقرار النقدي وتعززت الاحتياطات من العملات الأجنبية، بفضل الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على مؤسسات الجهاز المصرفي وتفعيل التحكم المؤسسي للحد العقبات، وقد خرجنا بكثير من النتائج، نوجز بعضها فيما يلي:

1- استحضار حقائق أساسية في السياسة النقدية والرقابة المصرفية ننطلق منها لتحديد المسار القادم بأسلوب ومنهج علمي متكامل.
2- تبيّن لنا أهمية الاستقرار النقدي وتحفيز الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي.

3- وجود التحكم المؤسسي بات ضرورياً لتوفير رقابة مصرفية مُحكمة تساعد على إدارة المخاطر وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات.

4- من الركائز الأساسية للتحكم المؤسسي وجود أنظمة تدقيق وجهات رقابية كفؤة لحماية الحقوق وتحقيق الشفافية في المعلومات.

5- تتعدد أدوات الرقابة المصرفية ولكنها تجتمع على رفد الكوادر الكفؤة وتفعيل التحكم المؤسسي لتنظيم العلاقات.

ثانياً: التوصيات:

1- في ظل ما أوردنا من حقائق أساسية عن السياسة النقدية والرقابة المصرفية، نوصي بالعمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي تعترض الجهاز المصرفي والتزام سياسات نقدية متينة ومرنة أكثر التزاماً بأهدافها.

2- بالنظر إلى أهمية الاستقرار النقدي في تحفيز الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي نوصي بالتنبؤ بحالات الكساد الاقتصادي والتأني في منح الائتمان المصرفي بتصميم نظام رقابة مصرفية فعال قادر على معالجة وتقليل ودرجة التقلبات والتنبؤ بالأزمات النقدية قبل حدوثها.

3- أهمية تدعيم استقلالية الجهات الرقابية للعمل بموضوعية بعيداً عن التأثيرات الجانبية.

4- تفعيل دور مجالس الإدارات في تنشيط التحكم المؤسسي والحث على الرقابة الوقائية من منظور السلامة والالتزام بالمعايير الدولية وتقييم وتحليل المخاطر.

5- إلزام البنوك بتطبيق نسب الكفاية الرأسمالية والسيولة وتوزيع الأرباح وتصنيف القروض حسب جودتها بما ينسجم وما جاء في لجنة بازل.

6- توثيق العلاقة بين الودائع لدى البنوك وحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للإبقاء على حجم سيولة فائض للحفاظ على مرونة كافية في التعاملات والخدمات المصرفية.

7- تشديد الرقابة على الضمانات وكفايتها بالنظر إلى سلامة التسهيلات الممنوحة.

8- تفعيل التحكم المؤسسي بتبني ضوابط تكفل الاستمرارية في الإفصاح وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي ، ووضع ضوابط فعالة تضمن حماية مصالح المتعاملين ولا سيما صغارهم من خلال تشديد الرقابة.

مراجع الدراسة:

- خالد أمين عبد الله وآخرون – إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية – دار وائل للنشر – عمان – 2006م.

- البنك المركزي الأردني – الجهاز المالي والمصرفي في الأردن (1964– 2004) –عمان –2004م.
- أحمد زكريا صيام – مبادئ الاستثمار – دار المناهج للنشر والتوزيع – عمان – 2003م.
- احمد حلمي – التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي – المؤتمر العلمي المهني الخامس – عمان – 2003م.
- عبد السلام أبو قحف – دليل المدير في التفويض – إدارة الأزمات – الدار الجامعية الجديدة للنشر – الإسكندرية –2002م.
- قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م.
- الجريدة الرسمية – قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م – العدد 4448 – عمان –بتاريخ 01/آب/2000م.
- عبد السلام أبو قحف – إدارة الأزمات – القاهرة – مطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع – 1999م.
- زينب حسين – اقتصاديات النقود والمال – الدار الجامعية –بيروت –1995م.
- أسامه الأنصاري – الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية – دار القلم للنشر والتوزيع – دبي – 1989م.
- أحمد شعبان علي – الازمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي – مكتبة الوفاء القانونية – الاسكندرية – 2011م.
- فؤاد حمدي بسيسو – محددات ادارة الازمات الاقتصادية والمالية والمصرفية – اتحاد المصارف العربية – 2010م.
- محمد عبد الوهاب العزاوي، وعبد السلام محمد خميس، الازمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة _ مكتبة الجامعة _ الشارقة _ 2010م.
- البنك المركزي الأردني – النشرة الإحصائية الشهرية – المجلد 47 – عمان – 2011م.
- البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي السابع والأربعون – عمان – 2010م.
- البنك المركزي الأردني – الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي الأردني (2010 – 2012) – عمان – كانون ثاني 2010م.
- محمود جاد الله – إدارة الأزمات –دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان – 2008م.
- البنك المركزي الأردني – التحكم المؤسسي – كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك – عمان – 2007م.
- ماهر الواكد – الحوكمة الرشيدة والمنشآت المالية – مجلة المدقق – عمان – 2007م.